# البطالة المنسيّة ومخاطر الفرص المتاحة

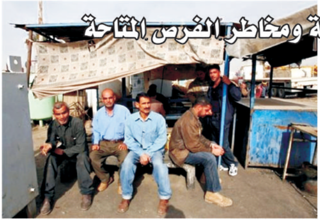

**حميد الموسوي**

افواج العاطلين التي تراكمت على امتداد سني سلطة الحروب والازمات الاربعين التي تصرمت اضيفت وتضاف اليها سنويا افواج جديدة من خريجين جدد على مستوى الكليات والمعاهد والاعداديات المهنية والحرفيين وغير الحرفيين من الذين تركوا الدراسة وانخرطوا في ممارسة اعمال متنوعة وهم اطفال طلبا للقمة العيش لهم ولعوائلهم المسحوقة كالبناء والبسطيات وتنظيف الشوارع والحمالين وغيرها. حتى تحولت الى ظاهرة مرعبة بسبب توقف المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية والصحية والتجارية التي تمثل المنافذ الرئيسية لتحريك عجلة الاقتصاد واستيعاب الايدي العاملة والقضاء على البطالة، ثم تأتي بعد ذلك منافذ الهجرة المؤقتة للعمل في الخارج والعودة برأس مال يستثمر في المستقبل بمشروع صغير او متوسط هذه الافواج القديمة استبشرت خيرا بزوال السلطة المستبدة التي استهلكتها في الخدمة العسكرية على مدار سني شبابها وجعلتها طاقة مهدورة وحرمتها من بناء مستقبلها وتحقيق ابسط متطلبات العيش الكريم... رأت في العهد الجديد منقذا ومحققا لآمالها وطموحاتها ان لم يكن لها فلأولادها وبناتها وربما حسدت جيل الشباب الاقل عمرا كون فرصتهم ستكون افضل واكبر واوسع، حيث ان الحكومة في العهد الجديد- حسب ما معروف ومتوقع ومتصور - ستقوم بوضع خطط اقتصادية انفجارية نتيجة وفرة الاموال التي زادت بسبب ارتفاع اسعار النفط وعدم صرفها وتبديدها في حروب مصطنعة او ملذات شخصية او اختلاس او سرقة مضافا لها المشاريع الاستثمارية التي ستقوم بها شركات عالمية عملاقة تتنافس على حساب الحصول على تراخيص عمل لانشاء مشاريع استثمارية طويلة الامد وحسب حاجة العراق المعطلة منذ ثلاثين عاما وبمساعدة الحكومة الجديدة التي ستسهل قدوم وعمل هذه الشركات والتي ستحتاج الى ايد عاملة من مختلف الاختصاصات والمستويات بحيث انها ستضطر الى جلب ايد عاملة من خارج العراق بعد ما استوعبت كافة العاطلين من شبابه وكهوله ومن مختلف المستويات المنتجة، والاختصاصات المتنوعة ومن كلا الجنسين.

لكن الواقع المر والحقيقة المؤلمة اثبتتا غير ذلك وأن المبشرين الجدد - والذين يفترض انهم عانوا ظلم واستبداد السلطات السابقة وتذوقوا طعم التشرد والهجرة والفقر والعوز والحاجة وأنهم حملوا هموم شعبهم وطموحه وآلامه وآماله - لم يكونوا عند حسن ظن جماهيرهم ولا بمستوى الامانة التي حملوها وانهم خذلوا ناسهم واصابوهم بالخيبة والخسران والجؤوهم من جديد للهجرة والتشرد واليأس من مستقبل مجهول.

فلا مشاريع تنموية، ولا استثمارات كبيرة أو صغيرة ولاخطط خمسية او عشرية فضلا عن ان تكون انفجارية.

الخريجون علقوا شهاداتهم على جدران غرفهم يخاطبونها صباحا ومساءا: "حسافة سنين الشباب التي ارهقت وأريقت للحصول عليك".

والدارسون تركوا الدراسة في بداية او منتصف الطريق ليلتحقوا بقوافل الخريجين يفترشون الرصيف في "مساطر العمّالة او بسطيات السكائر او عربات الحمالين". ليرفعوا بالمقابل نسبة الامية ونسبة العزوبية عند الشباب والصبايا ولينزلوا بمستوى المعيشة دون خط الفقر العالمي والاقليمي والبلدان الاشد فقرا في اغنى بلد في العالم!.

يبدو ان ثوار الامس انشغلوا بامتيازاتهم لتعويض مافات وماسبق -ومن حقهم ذلك فهذه سنة الحياة-، لكن ذلك لايعني الانغماس ولايوجب الاسراف ولايدفع للفساد والافساد والاختلاس ونهب الثروات وتبديد المال العام وتعطيل الحياة، ولايبرر نسيان الواجبات الوطنية والتنصل من المسؤولية وخيانة الامانة والاعراض عن مطالب الجماهير واستحقاقات المواطنة.

ازمة البطالة في تفاقم يفوق جميع الازمات ويتجاوز اكبر المشاكل كون البطالة بابا لأكثر المشكلات والمصائب ان لم يكن جميعها. ولئن غصت الاسواق وكراجات السيارات بالعاطلين وضاقت بهم الشوارع ونفرتهم الارصفة وملتهم المقاهي وقاعات البليارد وطاولات الدومينو والنرد..

ولئن اعرض عنهم القريب والصديق.. ونسيهم قادتهم ورموزهم ومرشحوهم.. ولئن ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا حل سوى الارهاب تلقفتهم اياد المتربصين من اعداء العراق الجديد وبالوفرة الشغل.. وسعة الشواغر وتنوعها.. بين زرع.. ولصق.. وكتم.. وتفخيخ.

---

باختصار

## السياسة فن الضحك على ...

**علاوي إبراهيم**

السياسة فن ظاهرة على خلاف باطنه فليس لها حدود تقف عندها وليس هنالك مبادىء ثابتة فيها فكل شيء مسموح وحتى الممنوع فيها عندما ينسجم مع المصلحة السياسية يصبح مقبولا ان الأهداف والبرامج والشعارات السياسية تارة تتحدث باسم الوطنية وتنعت الآخرين بالعمالة الى جهة أجنبية واليوم التالي تجد تلك الكتلة السياسية في زيارة الى هذه الدولة عندما تشعر ان مصالحها تستوجب ذلك وتارة أخرى نجد تيارات سياسية تعمل في الحكومة تنعت شخصيات ورموزا حكومية بالفساد والطائفية وسرعان ما نجدها في اليوم التالي جالسة معها للتحاور من أجل التنسيق والترتيب في مشكلة معينة وتيارات أخرى توصف بالإرهاب والإرتباط بتنظيمات البعث ويتفاجأ الشعب بجلوسهم معا وعلنا عبر الفضائيات للتحاور والبحث في المشاكل التي تعصف بالشارع العراقي والمثل العراقي يقول "بين حانة ومانة ضاعت لحانة".

وفي ظل تلك المعطيات والأحداث التي تظهر على السطح في المشهد العراقي ضاعت على المواطن العادي والبسيط من هو الوطني ومن هو العميل ومن هو المسؤول عن تعطيل تشكيل الحكومة العراقية فحتى دولة السودان الشقيقة أجرت إنتخاباتها وستشكل حكومتها ونحن مستمرون بالشد والجذب والمهاترات السياسية التي أثرت سلبا على الواقع العراقي فالسلطة التشريعية معطلة وبهذا كل القوانين تنتظر من يشرعها فالى متى يبقى الوضع السياسي مرتبكا الى هذه الدرجة ولم حالة عدم الإطمئنان وفقدان الثقة تسود الكتل السياسية، فاذا هم فيما بينهم لايثق أحدهم بالآخر فكيف يطلبون من الشعب الإطمئنان والثقة بالعملية السياسية الجارية فقد شبعنا وعودا ان العراق ينزف دما في ظل الإرهاب ويحتاج الى قادة وسياسيين حقيقيين يتسمون بالوطنية من أجل النهوض بهذا البلد الجريح الذي يعاني من الإهمال فلا كهرباء ولا ماء ولا خدمات ولا سكن لشعبه، والملايين منهم يعيشون في ظل الغربة في الدول العربية والأجنبية... فكفاكم اللعب بمقدرات الشعب فهل انتم تعرفون ان كل الأعمال متوقفة في هذه الفترة لان المواطن العراقي لايعرف ماذا سيحدث ومتى تنتهي هذه المشاجرات والوعود والتهديد الساسة بين العراقيين.. يا اخوان العراق بحاجة لكم فاعملوا من أجله بوطنية ومصداقية وجد وانهضوا به لكي تكونوا بصدق قادته ورموزه الوطنية وكفاكم اللعب على الحبلين، اليوم بهذه الدولة وغدا بدولة أخرى. فحكومة العراق لايشكلها سوى العراقيين وليس دول الجوار فكل الدول تريد ان تنهش بالجسد العراقي وأخيرا اريد ان أقول لكم "ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"

---

# مـاذا تريدون ؟!

**ثامر**

احداث التاريخ هي خير ما تستفيد منها الشعوب في رسم مستقبلها، وبما أن العراقي هو من ذاقي مرارة وويلات عسكرتارية حكامه ومن المكتوين بنار الكوارث التي عصفت به طيلة عقود وقرون، عليه ان يراقب ليرى ما فعلته الدول التي عانت شعوبها ليس أكثر مما عاناه العراقي، إذ بادرت أولا بفعل إنقاذي مبكر ثم باشرت بالعمل علي تمدين أجهزة حكمها وعلمنتها وتقوية دور قضائها بعد ان إتعضت من تجارب العسكره وكوارث أبطالها، والقول بأن ما حل بالعراق اليوم هو ظاهرة غريبه، فذلك ليس صحيحا ومعرفة الحقيقة لم تعد لغزا عصيا، وحين نتساءل عن خفايا مسببات الحالة التي وصل اليها العراق،لا أعتقد بأن عاقلا سيصمت أمام بدعة تلميع وجه الأجنبي ودوره الذي يدعي كما كان يدعي على مر الزمن بأن عطفه علينا كشعب هو الدافع في جلب أساطيله لتخليصنا من الديكتاتور، وهذا يؤكد لنا بشاعة طرقه في عملية التغيير.

إنها مقالب الدوائر العالمية بسياستها المتحايله و بثقافتها وإقتصادها وإعلامها وتعاطيها مع حاكمينا الذين أوصلونا الى حال المريض الذي لم يعد من علاج يشفيه عدا الكي بالجمر او بتناول جرع ثخينة من سم العقرب او الحية؟ فحال البلد الذي مازالت نخبه السياسية تغني بشعارات الديمقراطية لكنها تتباكى على الطائفة وعلى الحق القومي لا يفيد معه سوى هذه الجرعة المؤلمه "عملية عسكرية جراحية" رغم علمنا بسوء مضاعفاتها الجانبية الوقتية لكن ضرورتها قائمة، ولا أعني في ذلك الشطب على عامل الزمن ودوره في تحقيق ما ينشده العراقي، كما لسنا بصدد التشكيك بأهمية الديمقراطية ومضار العسكرة وديكتاتوريتها، لاننا كما قلنا كعراقيين عانينا الكثير من الإنقلابات العسكرية التي هدرت في محاكمها العرفية والثورية أنهرا من دمائنا، ولا أدعي بأن أحد منا رأى الخير في مصباح اذاعة البيان رقم واحد، كما لم يسبق أن شهدنا استقرارا في عهد من جاءوا على الدبابات، إذن العسكرة كانت رغما عنا بمثابة العلاج بالجرعة السامة التي عودونا على تناولها في السابق وهي أتعس ما يتمناها المواطن الأعزل والباحث عن العيش الهادئ والمستقر، ولكن حينما نقول عن حالنا باننا لم يعد أمامنا سوى جرعة السم او الكي، معنى هذا أن مقولة للضرورة أحكام تنطبق وحالتنا التي تزداد تعقيدات أزماتها المتفاقمة يوما بعد آخر؟لو إعتمدنا أهزوجات مناضلينا بيسارييهم ومتدينيهم وقومييهم وليبرالييهم التي كانت تتغنى بكرامة الإنسان العراقي طوال أعوام معارضاتهم وإنقلاباتهم العسكرية كغاية لنضالاتها، وان شعار وحدة العراق وإسعاد شعبه هي الهدف من تنسيق الجمل الحماسية وتثبيت المصطلحات التقدمية الحالية كالتعددية والفيدرالية وحقوق الإنسان في الدستور التي من أجلها جيئ بالأجنبي الى دارنا، يا ترى بعد كل ما شهده الشعب طيلة الثمان سنوات المنصرمة، كيف سيكون حكم الشعب على الساسة الذين أخفقوا في تحقيق ما إفتقده الشعب في الانظمة السابقة لابل زادوا من مآسيه؟ ألسنا بحاجة الى ضرورة إستثنائية لمعالجة الحالة، أم بات حراما التحدث عن تلك الضرورة خوفا من أن ترتطم عتلات أحكامها بجماجم الحكواتيين الصلدة وكروشهم المترهلة.

من اجل دعم العملية السياسية، ذهب العراقي الى صندوق الإقتراع اكثر من مرة، وبأسم الديمقراطية رددنا معهم شعاراتهم، وإحتراما لنضالاتهم أصغينا اليهم طويلا، وها هي مصطلحات العملية السياسية وتداول السلط بالطرق السلمية و الدستورية وتمخضات الإنتخابات وما الى ذلك من حبوب مخدرة طفح بسببها كيل التشرد والتفخيخ والتهجير والجوع وغياب الخدمات، ولا ننسى ونحن الآن نتحدث عن عراق موشك على تفكك كامل كيانه ويا ليتني كنت مخطئا بذلك، فهو محتل اجنبيا واقليميا وجواريا، و عن سبق إصرار وتربص وضعنا المحرر تحت البند السابع، أما كيف بعض ساستنا مع أحترامنا لهم، فهم بمثابة حواضن دافئة لفايروسات الطائفة والدين والمذهب والقومية تنفخ بها جهارا والشعب يتنفس شهيقه من رذاذها ثم يبعث الآهات والحسرات في زفيره، إذن لنتخيل هيئة الجنين الناتج عن تلاقح بويضة الديمقراطية المدعاة مع بويضة الحكواتي التي تغلبت فيها كروموسومات توليف قصص التطييف المذهبي ورسم حدود الاقاليم الإثني والمذهبية!!

بعملية تفحص بسيطة لأحداث السنوات التي أعقبت سقوط النظام الديكتاتوري الذي لم نسمع من رأسه يوما بأنه ديمقراطي، وبإحصاء حسنات و مثالب الذين حلوا بعده، سنرى بأننا من عين الجحر لدغنا مثنيً وثلاث ورباع بحيث سلمنا أمرنا هذه المرة "ديمقراطيا انتخابيا" بأيدي حماة جردونا من كل شئ ثم علقونا في أعلى شماعاتهم و كلما أرادوا الإمساك بمنصب يأتون بإسمنا وبقسم اليمين الذي أدوه امام مرؤوسيهم مقابل التغطية على عمليات سلب ونهب موارد البلد بالتهريب والتهريج، أكثر من هذا لم يحض العراقي من عطف الامريكي ومن قسم يمين البرلماني ووعوده، أما مشاهد القتل والتهجير ومناظر الأطفال النابشين في القمامات بحثا عن فتات الفضلات الملوثة بالذباب والكلاب السائبة في أرض هي من أغنى بقاع الكون فهذا سببه إما بقايا نظام صدام حسين والبعث الفاشي أو مجرمي القاعدة والتكفيريين والى ما ذلك من توليفات سبع سنوات سئم منها حتى الذي كان يعارض ذلك النظام.

من خلال تحديد طبيعة أجندة الأجنبي و معرفة قصة عطفه علينا، سنكشف عن تسلسل مصلحة الشعب ومستقبل وطنه في أجندة واستراتيجية هذا الاجنبي، و سيتضح الأمر اكثر حين نطلع على الادوات التي إستخدمها الغازي في سدة حكم العراق بدءً من تشكيلة مجلس الحكم وإنتهاء بالسبعة أشهر التي مرت على إجراء الأنتخابات البرلمانية الاخيره والعراق بدون حكومة، سيسأل احدنا الاخر، عن اي محرر عطوف نحكي، وعن اي بوادر بناء نظام ديمقراطي فيدرالي سنتحدث؟ وعن أي ساسة وطنيين سندافع، وعن اية سيادة وأنسحاب سنحكي للأجيال، وباي مأساة سيبدأ المواطن المنكوب كلامه، كل ذلك وآذاننا صاغية وعيوننا مشدوهة الى ثرثرات ديمقراطيينا المملة ووعودهم الكاذبة على شاشات التلفاز وهم يصولون ويجولون داخل حصون المنطقة الخضراء، يسرحون ويمرحون في واد جنائني مخضر و وادي شعبهم السحيق دامس بظلامه تسكنه الأشباح والأوبئة وتملؤه القمامات والمستنقعات وتزينه بقع الدماء الحمراء و بقايا اشلاء الأعزاء متناثرة على الحيطان، هذا ما جنيناه من عطف المحررين، وهذا ما سنجنيه ما دمنا في كنف نخب لم تتعظ من سلوكيات النظام السابق كيف ترحم هذا الشعب وتخرجه من المصائب التي أدخل شعبه فيها.

إنقاذ وطن يرضخ تحت إحتلالات مركبة هي مهمة إنسانية وأخلاقية لا يمكن أن يؤديها المدافع عن مذهبه السني، ولن يحقق أمننا وأماننا المزمرون بتشييع المنائر إنتقاما من سابقيهم، وهل من السهل على العراقيين من القوميات غير العربية وغير المسلمة أن تتجاوز فوبيا تكرار المظالم السابقة، أنا أرى كما يرى الكثيرون، بأن مهمة إنقاذ العراق هي أصعب من أن تؤديها عقلية المصارع والمجاهد من اجل الطائفة والقومية والمذهبية الدينية، رغم علمنا ان صراعهم الذي إشتغلوا عليه باسم الطائفة لكن الطائفة ما زالت تئن تحت وطأة حاكميها والسبب واضح وما على الطائفة حسب ممثليها إلا أن تتدبر أمرها ديمقراطيا اما بالهجرة او في الحوم بكل حرية حوى القمامات!!

هل يعقل القول بأن ساستنا لا يفهمون ما معنى أن يصرح الامريكي بايدن بان بإمكان "الجيش العراقي" ان يتحرك اذا فشل الساسة في تشكيل الحكومة، أليس معناه أن في جعبة الأمريكي حلا جاهزا ومرسوما للقفز على الديمقراطية رغما عن الجميع لاننا نوفر له من الحجج الكثير مما سيبرر إقدامه على هذه القفزة، وتنفيذ ذلك ليس صعبا و ربما تحقيقه سيكون باياد عسكرية عراقية موالية، إذن إما أن ينقلب الشعب ويدفع فاتورة إضافية في قلب الطاولات على الرؤوس ويؤتى لنا من الشارع بمن يوفر الخبز والأمن او أن يترك أمر إستصدار البيان 1 مترجما عن لسان بايدن، وفي كلتا الحالتين المتهم هم ساستنا وحاكمونا وبرلمانيونا الذين عجزوا عن تشكيل الحكومه.

نعم مهمة انقاذ العراق في غاية الصعوبة، والقادر عليها إما الامريكي، أو مسيرة الشعب الغاندية بإتجاه المنطقة الخضراء، دعونا نحكيها بصراحة ابو كاطع، السياسي الذي لا يعرف لماذا جاءنا الأجنبي ولايريد أن يتنازل قليلا من اجل عيون الطفل العراقي المظلوم ولا يستسيغ التعامل على اساس تبادل المصلحة مع الاجنبي ويجهل طريقة التعاطي معه، لا يصلح هذا السياسي لمهمة انقاذ العراقيين في عراق محتل والافضل له أن يغادر الساحة.

لو فشلت قائمة العراقية في تعزيز جبهة تعطيل المشروع الأجنبي وأخفقت في تشكيل الحكومة، فإن المهمة ستقع على عاتق من يرى في حكومة إنقاذ وطنية ولتكن عسكرية مؤقتة لسنتين تزيح هذه الطبقة الحاكمة التي جاءت بها دبابة الأجنبي وورطت الشعب بشكل ثعلبي في انتخابها لأكثر من مرة بحيث أنجبت لنا وزارة نفط مهمتها الإشراف على تصدير وتهريب النفط من أجل تسديد رواتب وفواتير الرئاسات والأحزاب وأعضاء البرلمان وميليشياتهم وتمويل الشركات وشراء شوارع في لندن، أما وزير تجارتها، فبعد ان اذاق الشعب أصنافا من فضلات اغذية الدول المجاورة رحل باكياس ملايين الدولارات امام انظارنا وبحماية رئاسته، وهكذا وزير الكهرباء ووزراء آخرون غطت على فسادهم رئاسات الحكومة، هذه ليست بحكومة ينتخبها الشعب يا سادتي، والامريكي يعرف ذلك جيدا ويستحيل أن يعول عليها في ضمان مصالحه المستقبلية لابل "يتختخ على فضحها" كي يصبح خياره الذي في ذهنه محط رضا ولهف العراقيين اليائسين على مضض وهذا ما سيتحقق على الاغلب لو بقي ساستنا بنفس عقلياتهم، أما أذا رأى الشعب ان طريقه الى المنطقة الخضراء سالكا واقرب اليه من الذهاب الى فرن الصمون فذلك قلب الأمور راسا على عقب.

في الختام أقول، ليس نصرا لي أن أ تجاوز على الديمقراطية في الذهاب الى الممنوعات، لكن تذكروا جيدا يا من كنتم تعارضون نظام صدام الديكتاتوري، تذكروا بأن التجاوز على المواطن خطيئة مميته أماتت الحاكم، وهتك كرامته هي من المحرمات، أما السكوت عنها فهو ليس بأقل خيانة من مرتكبيها.

الوطن والشعب من وراء القصد.

---

صلاح زنيل

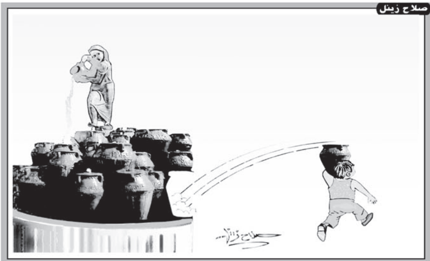

---

# مراحل تطور مبادىء ادارة الجودة

## ان نظام ادارة الجودة هو الآلية التي تستطيع بوساطتها المنشأة ان تنظم عملها وتدبر مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها

**سرمد فائز**

ان المرحلة الأولى في تطوير مبادىء ادارة الجودة هي ان تورد الشركة للزبون أي منتج ولو كان مخالفا للمواصفات ولا تقوم بأي اجراء لمعالجة المخالفات حتى يقوم الزبون بتقديم شكوى وبإعادة المنتجات المخالفة للشركة ثانية.

ان هذه الطريقة مكلفة من قبل الشركة وخاصة عندما يصبح لها منافسون يستطيعون توريد المنتج دون وجود مخالفات فيه وهذا يضطر الشركة إلى إجراء تغيير في ادارة عملها، اما المرحلة الثانية فهي عندما تبدأ الشركة بفحص المنتج.

مع ان هذه الطريقة هي أفضل من السابق، كونها تخفض من عدد الشكاوى من قبل الزبون، غير ان وعي الشركة لمدى الخسارة التي قد تلحقها جراء إنتاج منتجات سرعان ما ترفض عند الاستعداد لشحنها وجعلها متفهمة بأنه من الأفضل لها ان تكتشف العيوب في المنتجات مبكرا إثناء عمليات إنتاجها، مما يتيح إيقاف المادة المعيبة التي يجري تصنيعها مبكرا قبل ان تتابع المراحل التالية في الإنتاج وتصبح منتجا جاهزا.

وفي المرحلة الثالثة يتم تأسيس قسم الجودة في الشركة الذي تقع على عاتقه مهام مراقبة جودة المنتج واختباره ورفع التقارير عنه خلال مراحل الإنتاج التي يمر بها، حيث تتيح هذه المرحلة من تطور الجودة الكشف المبكر عن العيوب وتستخدم فيها التقنيات الإحصائية في مراقبة الانتاج مما يسمح بالكشف المبكر عن الانحرافات قبل حدوث العيوب، غير انه لازالت هنالك مشاكل فكلما ازدادت العينات التي يقوم باختبارها قسم الجودة أصبحت الفترة الزمنية لحصول اقسام الإنتاج على نتائج الاختبارات أطول، اما المرحلة الرابعة من التطور فأنها تتلخص في قيام العامل نفسه بالضبط الإحصائي للعمليات التي ينفذها وهذا ما يسمى "الجودة في المنشأ" حيث تتيح هذه المرحلة للعامل ان يكتشف مدى الانحراف في القطعة ألتي ينتجها عن الحدود المسموح بها مما يمكنه من إيقاف الإنتاج في الوقت المناسب ومنع الحصول على منتجات معيبة وهذا ما يؤدي بدوره إلى منع إعادة تشغيل القطع المعيبة وتخفيف التالفة، غير انه ما زالت هنالك حالات تؤدي إلى حصول مشاكل في جودة المنتجات، تقع خارج سيطرة عامل التشغيل نفسه، وهذا ما يستوجب لتنفيذ المرحلة التالية من تطور ونمو الجودة والتي تستدعي مشاركة كافة اقسام الشركة في برنامج الجودة فيها اما المرحلة الاخيرة فقد أصبح كل عامل في الشركة منذ عملية تصميم المنتج مرورا بعملية شراء المواد الأولية وحتى الإنتاج النهائي له وتسليمه للزبون يعني بان هدف الشركة هو إنتاج منتجات بأقل الأسعار وبأفضل جودة وتسليمها للزبون بأسرع ما يمكن، وهذا يعني ان التصميم يجب ان يكون قابلا للإنتاج وان المواد المستخدمة لتصنيع المنتج يجب ان تكون بالجودة المطلوبة ويجب ان تراقب لتحقيق الجودة الافضل في المنتج النهائي، و تعمل الجودة الشاملة على تطوير جميع جوانب العمل الإداري على مستوى الشركة وبالتالي تساعد على إحداث تغيير يسهل رفع الكفاءة بشكل عام.